بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ

2024 غشت 06

منشوررقم: 10/2024

السيدات والسادة الوزراء والوزراء المنتدبون

والمندوبان الساميان والمندوب العام

الموضوع: إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يتزامن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2025، مع تخليد بلادنا للذكرى الخامسة والعشرين لتربع جلالة الملك نصره الله على عرش أسلافه الميامين.

وهي مناسبة للوقوف عند المسار التنموي الذي قاده جلالته طوال 25 سنة، والذي ينبني على مشروع شامل يضع الدفاع عن الوحدة الترابية لبلادنا على رأس أولوياته، ويسعى لتحديث وتطوير المملكة بمختلف جهاتها، وخاصة أقاليمنا الجنوبية. مشروع قائم على ثنائية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرضية ديمقراطية.

لقد قاد جلالة الملك هذا المسار التحديثي المتدرج برؤية متبصرة وحكيمة، تحققت فيه لبنات متتالية شملت كافة المجالات، وحققت تراكما مكن المغرب من امتلاك مناعة وقوة أهلته لمواجهة مختلف الأزمات، ومواصلة البناء بثبات في إطار الاستقرار والانفتاح.

فقد تمكنت بلادنا بفضل القيادة الملكية الحكيمة، من وضع أسس نموذج تنموي مُتَفرِّد يُزاوج بين الإرادية والواقعية، وينبني على ثلاثة أعمدة رئيسية ومتداخلة:

- ترسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسساتي لبلادنا؛
- وضع استراتيجيات تنموية يتداخل فيها القطاعي بالبنى التحتية والمشاريع المهيكلة وتنويع الأنشطة وتطويرها وعصرنتها؛
- بناء الإنسان، من خلال تصور للتنمية البشرية والمستدامة يتداخل فيه الجانب الاجتماعي بدعم الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة، جنبا إلى جنب مع ضمان

الأمن الروحي والانفتاح على العالم، في تناغم مع مكونات الهوية الوطنية والشخصية المغربية الأصيلة ذات الروافد المتعددة والآفاق الواسعة.

وعلى مدى هذه الفترة الزمنية، حقق المغرب تراكمات كبرى في كافة المجالات، ساهمت في تحقيق التحول النوعي الذي عرفه اقتصادنا الوطني على مستوى هيكلته. فالاستراتيجيات القطاعية والتموقع على مستوى سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى السياسة الإرادية لبلادنا في مجال الأوراش الكبرى للبنية التحتية، كلها عناوين كبرى لهذا التحول. كما أن هذه التراكمات لم تكن ذات طابع مادي فحسب، بل شملت كذلك المجالات الداعمة، من خلال التطوير المستمر لمناخ الأعمال، وتحديث أساليب التدبير، والانفتاح على عصرنة مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

كما حققت بلادنا خطوات مشهودة على طريق الاستيعاب والتوطين الفعلي للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وخير مثال على ذلك مشاريع الطاقات المتجددة الواعدة بتقليص تبعيتنا الطاقية إلى أقل من 50%.

إن هذه التحولات والمنجزات رافقتها سياسة انفتاح ساهمت في تعزيز مكانة المغرب الدولية والاندماج التدريجي لاقتصادنا الوطني في محيطه العالمي، وهو ما تعكسه الشراكات المثمرة، سواء مع الدول العربية، أو مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل الحر مع عدد كبير من الدول، وكذا شراكات استراتيجية مع مختلف الأقطاب.

وكانت الأزمات المتتالية التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة، بمثابة امتحان حقيقي لمدى مناعة اقتصادنا من جهة، ولقدرتنا على إبداع السياسات الكفيلة بالحد من آثارها السلبية، وهو ما يعني أن التراكمات التي حققتها بلادنا خلال هذه الفترة لعبت دور الحصن الحامي لها على المستويات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وإلى جانب الدينامية الاقتصادية، حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص؛ فمقابل المجهود الجبار لإطلاق بنية تحتية بمواصفات عالمية، تم كذلك إطلاق مجموعة من الأوراش الاجتماعية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، التي مكنت من الحد من نسب الفقر والهشاشة بشكل ملموس خلال السنوات الماضية.

إن هذين المسارين المتوازيين اقتصاديا واجتماعيا، ما كان لهما أن يبلغا الأهداف المسطرة لولا ارتكازهما على أرضية ديمقراطية ثابتة لا رجعة فيها. فعلى طول هذه المرحلة، تم التركيز على دعائم التحول الديمقراطي متمثلة في طي صفحة إرث انتهاكات حقوق الإنسان عبر تجربة رائدة في إنصاف الضحايا من خلال هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي ساهمت في ترسيخ قيم وفكر وثقافة حقوق الإنسان كخيار

ثابت للمملكة المغربية. هذا إلى جانب إقرار المفهوم الجديد للسلطة الذي نجح في تحويل أجهزة السلطة إلى آليات حديثة للتدبير وتحقيق التنمية، لاسيما بعد صدور دستور 2011، الذي ساهم أيضا في إقرار الحقوق الثقافية، وأكد تعدد روافد الهوية الوطنية، ووسع من صلاحيات الحكومة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وزاد من تكريس الفصل بين السلط.

وتجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها، أعزه الله، للنهوض بقضايا المرأة والأسرة بشكل عام، وحرصه الدائم على الحفاظ على تماسك الأسرة، يتواصل تكريس التحول الديموقراطي والحقوقي عبر إطلاق ورش تعديل مدونة الأسرة تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، أمير المؤمنين والضامن لحقوق وحريات المواطنين.

ومن جانب آخر، عمل المغرب بقيادة جلالة الملك نصره الله على وضع سياسة روحية تهدف إلى تجنب منطلقات التطرف الديني والعنف المتولد عنه، فضلا عن مساهمته الرائدة في محاربة الإرهاب عبر خبرة مشهود بدورها الطلائعي عبر العالم.

إن كل هذه المستويات أبانت أن الاستراتيجية التي تم اعتمادها في إطار هذا المسار التنموي المتناغم الذي قاده جلالة الملك حفظه الله، قد آتت أكلها حيث تحقق انتقال فعلي للمغرب نحو انخراط أكثر قوة وبراغماتية في التحول المتسارع الذي يشهده العالم.

فهذا المسار المدروس الذي تطور بشكل متوازن بين الاقتصادي والاجتماعي، نقل بلادنا بشكل متدرج إلى مرحلة تطورت معها القدرات الذاتية للدولة لمستوى يؤهلها للقيام بأدوار اجتماعية واقتصادية أكثر اتساعا وتقدما وأكثر تأثيرا على الحياة اليومية للمواطنين.

وهذا التحول هو الذي عملت الحكومة، منذ تنصيبها، على استيعابه وتجسيده من خلال إعطاء الأولوية لبناء الدولة الاجتماعية كما أرادها جلالة الملك نصره الله، عبر تسريع تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، وإعادة دور المدرسة في البناء المجتمعي، والعمل على انبثاق منظومة صحية قادرة على مواكبة الاحتياجات الطبية للمواطن المغربي، وتبني سياسة جديدة للسكن مبنية على الدعم المباشر للمواطن من أجل ضمان ولوجه لسكن لائق، إلى جانب جعل خلق فرص الشغل للشباب أولوية مشتركة لمختلف السياسات العمومية.

وكما عملت الحكومة منذ تنصيبها بشكل جدي وفعال، على تعزيز تراكمات هذا المسار التحديثي، الذي يقوم على الانسجام والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، فإنها ستواصل نفس التوجه من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، الذي يشكل حلقة رئيسية في مسار استكمال تنزيل البرنامج الحكومي؛ خاصة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقتها الحكومة على مستوى تعزيز ركائز الدولة

الاجتماعية ودعم الاستثمار العمومي والخاص، ومواجهة إكراهات الظرفية المرتبطة أساسا بارتفاع الأسعار وندرة المياه.

وقد نجحت الحكومة خلال نصف ولايتها الأول، بفضل التوجيهات الملكية السامية، في تحقيق تقدم كبير على مستوى تنزيل الإصلاحات الاجتماعية، وعلى رأسها تعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح التعليم وتأهيل المنظومة الصحية ودعم السكن. هذا إلى جانب إخراج ميثاق الاستثمار، وتسريع وتيرة المصادقة على المشاريع الاستثمارية ذات الأثر الواعد فيما يتعلق بخلق الثروة وفرص الشغل. كما نجحت الحكومة في التخفيف من الضغوط التضخمية على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تخصيص 97 مليار درهم لصندوق المقاصة، خلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى 2024، وذلك للحفاظ على استقرار أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين، و13 مليار درهم كدعم للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، خلال نفس الفترة، لتغطية تكلفة إنتاج الكهرباء ولتفادي انعكاسه على ثمن البيع الموجه للأسر ومختلف المستهلكين، ودعم مهني النقل الذي كلف 8,5 ملايير درهم، إضافة إلى تعبئة 20 مليار درهم في إطار مكافحة آثار الجفاف على القطاع الفلاحي برسم سنتي 2022 و2023، وذلك تجسيدا للتعليمات الملكية السامية بهذا الخصوص.

كما وضعت الحكومة ضمن أولوياتها مأسسة الحوار الاجتماعي وفق رؤية تنبني على إشراك الفرقاء الاجتماعيين في تنزيل مختلف الإصلاحات، حيث اتخذت من الحوار الاجتماعي وسيلة رئيسية لصناعة الحلول وتحقيق معادلة التشغيل والاستثمار. فالحوار الاجتماعي، كما تتصوره الحكومة، ليس مجرد مسألة إجرائية، بل هو مبدأ أساسي يحكم العلاقة بين الحكومة وشركائها الاجتماعيين، ويشكل فضاءً خصبا لبلورة الخيارات الاجتماعية التي تستجيب لانتظارات المواطنات والمواطنين.

ونظرا للدور الحيوي الذي يلعبه الحوار الاجتماعي، فقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة نحو إرساء أسس تعاقد اجتماعي جديد، وذلك من خلال وضع ميثاق وطني للحوار الاجتماعي، ملزم لكل الأطراف، والذي من شأنه إعادة الاعتبار للعمل النقابي والمنظمات النقابية وتمكينها من الاضطلاع بأدوارها المتمثلة في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها والنهوض بها.

هذا ما مكن من اتخاذ قرارات غير مسبوقة لفائدة 4.2 ملايين أسرة من الطبقة المتوسطة، وذلك تجسيدا للرؤية الملكية السامية، وتعزيزا للمنجزات الاجتماعية التي تضمن الكرامة والإدماج والإنصاف لكل الأسر المغربية، ستناهز كلفتها ما يفوق 19 مليار درهم سنة 2025، كما سيبلغ مجموع الكلفة السنوية الإضافية للحوار الاجتماعي، حوالي 44 مليار درهم بحلول سنة 2026.

هذا وتنزيلا لمقتضيات الفصل 29 من الدستور والتزاما بمخرجات الاتفاق الاجتماعي، حرصت الحكومة على عقد مشاورات مكثفة مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية من أجل التوصل إلى توافق حول التوجهات العامة لمشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب. وقد مكنت هذه المشاورات الجادة والمسؤولة من إعادة فتح النقاش بخصوص هذا المشروع، داخل الغرفة الأولى للبرلمان، بعدما ظل حبيس الرفوف لمدة تناهز 8 سنوات.

ويروم مشروع القانون التنظيمي في صيغته الجديدة، التي ستعكس مختلف التعديلات المقدمة من طرف الفرق البرلمانية واقتراحات الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ضمان ممارسة حق الإضراب وتعزيز دور النقابات في النهوض والدفاع عن حقوق الشغيلة من جهة، وصيانة حرية العمل والحفاظ على استمرارية الأنشطة الاقتصادية من جهة أخرى.

وبنفس الجدية، ومن أجل خلق فضاءات جديدة بمقاربات مبتكرة للحوار وتقريب التصورات والقناعات للتعاطي مع الملفات الاجتماعية المستعجلة، فإن الحكومة عازمة على فتح نقاش جاد ومسؤول حول إصلاح أنظمة التقاعد ببلادنا، والتوافق مع الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين للوصول إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتراعي مصالح الطبقة العاملة وتضمن ديمومة صناديقه.

وموازاة مع ذلك، فقد حرصت الحكومة على الحفاظ على استدامة المالية العمومية، من خلال تقليص عجز الميزانية من 7,1% من الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2020، إلى 4% المتوقعة برسم سنة 2024. وكذلك من خلال خفض حجم المديونية من 72,2% سنة 2020 إلى 69,5% سنة 2023.

وقد تحقق ذلك بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، والتي مكنت من تعبئة حوالي 100 مليار درهم إضافية خلال ثلاث سنوات، حيث ارتفعت الموارد الجبائية بمعدل سنوي بلغ 12,5% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2021 و2023.

وقد تأكد هذا المسار التصاعدي من خلال النتائج المسجلة برسم الستة أشهر الأولى من سنة 2024، حيث ارتفعت الموارد الجبائية ب 14,8 مليار درهم، أي بما يناهز 11%، مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2023.

نفس المنحى الإيجابي سجلته مختلف المؤشرات الاقتصادية منذ بداية سنة 2024، حيث يواصل القطاع غير الفلاحي تحقيق دينامية مضطردة نتيجة لانتعاش الطلب الداخلي، مدعوما بالأساس بتحسن دينامية استهلاك الأسر على إثر الانتعاش المسجل في القدرة الشرائية، وكذا الطلب الخارجي بفضل ارتفاع صادرات صناعة السيارات خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الحالية ب 9%، وصادرات صناعة الطائرات بنسبة 16,5%، وصادرات الفوسفاط ومشتقاته بنسبة 7,5%، وذلك مقارنة بنفس

الفترة من سنة 2023.

كما بلغ عدد السياح الوافدين إلى غاية متم شهر يونيو من السنة الحالية رقما قياسيا يقدر ب 7,4 ملايين سائح، وقد ترتب عن هذا الانتعاش تحصيل مداخيل سياحية بالعملة الصعبة ناهزت 49 مليار درهم أي بزيادة 2,3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023. كما عرفت الاستثمارات الأجنبية تطورا إيجابيا غير مسبوق منذ بداية سنة 2024، لتبلغ 18,6 مليار درهم عند متم شهر يونيو من نفس السنة. ونتيجة لكل ذلك، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي 3,3% مع نهاية سنة 2024.

أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2025:

إن المنجزات التي تحققت خلال النصف الأول لولاية الحكومة، بالقدر الذي تدعونا للفخر، فإنها في نفس الوقت تجعلنا أكثر عزما على مواصلة العمل ومضاعفة الجهود من أجل المساهمة في ترصيد التراكمات التي حققتها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية، واستشراف المستقبل وفق الرؤية المبنية على التوازن بين البناء المجتمعي والتطور الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، تتطلع الحكومة في أفق النصف الثاني من الولاية الانتدابية، إلى تعميق الإصلاحات الجوهرية التي يقودها جلالة الملك نصره الله ومواصلة تسريع تنزيل الخيارات المتضمَّنة في البرنامج الحكومي، سواء على مستوى تحسين حكامة المقاربات المعتمدة وآليات الاشتغال والتنسيق، أو عبر تعزيز الانفتاح على القضايا ذات الراهنية الكبرى وتكريس آثارها الميدانية .

حيث تتجدد قناعة الحكومة بالأولوية التي يجب أن يحتلها ورش النهوض بالرأسمال البشري والحرص على اندماجه الاجتماعي، باعتباره الهدف الأسمى لكل السياسات العمومية ببلادنا، والمعيار الذي يجب أن تقاس به كل التدخلات الحكومية.

في المقابل، لا يمكن للعمل الحكومي أن يغفل مسارات تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي، فتوفير الكرامة والعيش الكريم لفائدة الأسر المغربية لن يستقيم دون إرساء سياسة اقتصادية مهيكلة تقوم على تحفيز الاستثمار والتشغيل ومواكبة القطاعات الواعدة، بهدف تعبئة التمويلات الضرورية لضمان استدامة ركائز الدولة الاجتماعية.

ولأن البعد المجالي هو الفضاء الأنسب للتنمية الحقيقية، فإن الحكومة ستظل وفية لالتزامات برنامجها المتعلقة بالمجالات الترابية، حيث ستشرع في التأسيس لشوط جديد من الالتقائية والاندماج الترابي،

وفق حزمة مبتكرة من آليات التعاقد والتنشيط الاقتصادي مع الجهات، والتسريع بتنفيذ برامجها التنموية وتصاميمها الجهوية لإعداد التراب.

كما ستبقى الحكومة على أعلى درجات اليقظة من أجل التدبير المستمر والفعال للمخاطر المستجدة؛ فالحفاظ على السيادة المائية والغذائية والطاقية، وحماية القدرة الشرائية، التي يدعو جلالة الملك إلى تحقيقها، ستشكل العناوين الرئيسية للمجهود الحكومي في السنوات المقبلة، وفق قيادة قطاعية مندمجة ومتماسكة تسعى إلى التمكين والإنصاف الحقيقي للأسر المغربية.

ومن هذا المنطلق، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية وتوجهات البرنامج الحكومي، يتمثل العنوان الأبرز الذي اتخذته الحكومة لسنة 2025 في التسريع النوعي في تثبيت الأوراش الإصلاحية في شتى المجالات، وتعزيز حكامتها وذلك لضمان استدامة آثارها، حيث سيرتكز مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025 على الأولويات الأربع التالية:

1. مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية؛
2. توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل؛
3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛
4. الحفاظ على استدامة المالية العمومية.

1. مواصلة تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية

لقد دشنت بلادنا مرحلة جديدة من الإصلاحات الكبرى وغير المسبوقة التي تعزز نموذجنا الاجتماعي والتنموي، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله، خصوصا من خلال إطلاق أوراش تعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية. حيث عملت الحكومة خلال السنتين الماضيتين على تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة كل المواطنات والمواطنين، على اختلاف وضعياتهم الاجتماعية والمادية والمهنية، ووفق الأهداف والإطار الزمني الذي حدده جلالة الملك لهذا الورش الاجتماعي الكبير. حيث أنه، وإلى غاية شهر يونيو 2024، يستفيد أزيد من 4 ملايين أسرة، أي ما يفوق 11 مليون مواطن ومواطنة، من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك، وهو ما يكلف غلافا ماليا سنويا يناهز 9 ملايير درهم.

ومواكبة لورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ستواصل الحكومة تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، بهدف توفير خدمات صحية ذات جودة للمواطنين، وذلك عبر تفعيل

مرتكزات هذا الإصلاح التي تتمثل في تأهيل العرض الصحي، وتثمين وتعزيز الموارد البشرية، وتعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية، وإحداث نظام معلوماتي مندمج.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة على تعزيز العرض الصحي من خلال مواصلة تأهيل المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية، وإعادة بناء مستشفى ابن سينا بالرباط ببنية علاجية وتصميم من الجيل الجديد، إضافة إلى تسريع أشغال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية بأكادير والعيون، وكذا مواصلة أشغال بناء وتجهيز المستشفيات الجامعية بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم، لتمكين كل جهة من جهات المملكة من مركز استشفائي جامعي، إلى جانب متابعة عملية تأهيل المستشفيات الجامعية القائمة.

وموازاة مع ذلك، تواصل الحكومة برنامج إعادة تأهيل ما يقارب 1.400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية باعتبارها الوجهة الأولى للمرتفقين في مسار تلقي العلاجات، واللبنة الرئيسية في تقريب الخدمات الصحية من المواطنين وضمان جودتها، والتي يتواجد ثلثاها بالعالم القروي والمناطق النائية. وقد نجحت الحكومة في إعادة تأهيل ما مجموعه 872 مركزا صحيا، تنضاف إليها 524 مركزا صحيا آخر سيتم إنهاء أشغال تأهيلها قبل نهاية شهر أبريل من سنة 2025.

وفيما يخص تثمين الموارد البشرية وتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع الصحي، ستعمل الحكومة على تنزيل قانون الوظيفة الصحية، إلى جانب الرفع من مستوى التأطير الطبي والشبه الطبي، ليبلغ 25 مهنيا لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2026، و45 مهنيا للصحة لكل 10.000 نسمة في سنة 2030. وموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على إحداث المناصب المالية الضرورية لمواكبة وتلبية احتياجات القطاع من الموارد البشرية.

وحرصا من الحكومة على تعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، ستعمل على تفعيل المجموعات الصحية الترابية، والهيئة العليا للصحة، والوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته. هذا، إلى جانب العمل على تزويد جميع البنيات الصحية بما فيها مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بالنظم والمعدات المعلوماتية، في أفق التجهيز الكلي للنظام المعلوماتي المندمج قبل نهاية سنة 2025.

وتجسيدا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ستعمد الحكومة إلى مواصلة التنزيل الفعلي لورش الدعم الاجتماعي المباشر، خاصة من خلال أجرأة عمل الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، ضمانا لتحقيق واستدامة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوخاة من هذا البرنامج الملكي.

وقد بلغ عدد المستفيدين من الدعم الاجتماعي المباشر، إلى حدود شهر يونيو 2024 ما يناهز 3,8 ملايين أسرة تضم ما يفوق 5 ملايين طفل بغلاف مالي سنوي يناهز 25 مليار درهم. وسيتم الرفع من هذا الدعم ابتداء من شهر يناير 2025، ليصل إلى 250 درهم عن كل طفل من الأولاد الثلاثة الأوائل المتمدرسين، أو دون 6 سنوات أو في وضعية إعاقة (350 درهم)، وسيصل هذا الدعم إلى 175 درهم للأولاد غير المتمدرسين، أما بالنسبة للأطفال اليتامى من جهة الأب دون ستة سنوات أو الذين يتابعون دراستهم، سيبلغ هذا الدعم 375 درهم عن كل طفل من الأولاد الثلاثة الأوائل، دون أن يقل الحد الأدنى بالنسبة لكل أسرة عن 500 درهم شهريا، ليبلغ بذلك الغلاف المالي للبرنامج 26,5 مليار درهم برسم سنة 2025.

وستعمل الحكومة على توفير التمويل اللازم لتعميم التغطية الصحية والدعم الاجتماعي المباشر من خلال إعادة توجيه الموارد التي كانت موجهة لعدد من البرامج الاجتماعية، والموارد المتأتية من المساهمة التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات، والعائدات الضريبية المخصصة لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، والهوامش الناتجة عن مواصلة الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة.

كما ستعمد الحكومة انطلاقا من سنة 2025، إلى استكمال تنزيل مكونات مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، في آجالها المحددة، من خلال توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار.

ونظرا للدور الذي تلعبه في ضمان نجاعة مكونات مشروع تعميم الحماية الاجتماعية، فقد عملت الحكومة منذ تنصيبها على الرفع من وتيرة تنزيل منظومة الاستهداف، المتمثلة في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، عبر تسخير جميع الإمكانيات المالية واللوجستية والبشرية اللازمة، وهو ما مكن من تسجيل أزيد من 5 ملايين أسرة، أي ما يفوق 18 مليون مواطن في السجل الاجتماعي الموحد، وذلك إلى غاية متم شهر يونيو 2024. وستبذل الحكومة كل ما في وسعها للرفع من فعالية هذه المنظومة وتعزيز نجاعتها في استهداف الأسر وتبسيط مساطر ولوجها إلى برامج الدعم الاجتماعي.

ونظرا للأهمية التي تولها الحكومة لقطاع التربية والتعليم باعتباره ركيزة أساسية لبناء الدولة الاجتماعية، فقد عملت على إعداد "خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، مستمدة مرجعيتها، على الخصوص من التوجيهات الملكية السامية، ومن أحكام القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

وفي هذا الإطار، وعلى مستوى تعميم وتطوير التعليم الأولي باعتباره مدخلا أساسيا لضمان مدرسة الجودة، فقد مكن توسيع العرض التربوي مع بداية الدخول المدرسي 2023-2024 من فتح 4.700

قسم جديد وتوظيف 6.000 مربية ومرب جدد مع استفادتهم من التكوين الأساسي، وتوسيع الاستفادة من التكوين المستمر، مما ساهم في الرفع من عدد المسجلين بالتعليم الأولي العمومي بنسبة 15% خلال الفترة 2022-2024.

وستتعزز هذه المجهودات خلال سنة 2025، من خلال مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2028، عبر إحداث ما يناهز 4000 وحدة تعليمية سنويا، ومواصلة تطوير نموذج فعال للتعليم الأولي يرتكز على إطار مرجعي وطني، يشمل كل مكوناته، لاسيما المناهج ومعايير الجودة وتكوين المربين في إطار شراكات بناءة بين مختلف الفاعلين المعنيين بقطاع التربية والتكوين وخاصة الشركاء المرجعيين الرائدين في هذا المجال.

وموازاة مع ذلك، عملت الحكومة على تعزيز العرض المدرسي للمنظومة التعليمية، عبر اعتماد 237 مؤسسة تعليمية جديدة، منها 154 مؤسسة في الوسط القروي، وإعادة تأهيل 2500 مؤسسة تعليمية، وتجهيز أزيد من 13.000 قاعة بوسائل العرض الرقمية، إضافة إلى إحداث 11 داخلية جديدة.

كما ستواصل الحكومة توسيع نطاق مشروع مؤسسات الريادة، خلال الموسم الدراسي 2024-2025، بإضافة 2000 مدرسة ابتدائية سيستفيد منها ما يقارب مليون تلميذ إضافي، وتوسيع شبكات مؤسسات الريادة لتشمل السلك الثانوي الإعدادي، ليستفيد منها حوالي 250 ألف تلميذ وتلميذة على مستوى 232 إعدادية، وذلك في أفق تعميم هذا النموذج على الصعيد الوطني في الموسم الدراسي 2027-2028.

ومن أجل خلق الظروف المناسبة لإنجاح هذا الإصلاح، ستعمل الحكومة خلال الموسم الدراسي 2024-2025 على إحداث مختبر رقمي من أجل تزويد المنظومة التربوية بموارد رقمية لإغناء وتنويع الوسائل الكفيلة بإحداث دينامية داخل المشهد التربوي، مع اعتماد "مشروع المؤسسة المندمج" كإطار منهجي وآلية عملية لتفعيل الحياة المدرسية وتدبير أنشطتها الموازية عبر رصد اعتمادات مالية لصالح المؤسسات التربوية لاسيما من أجل تمويل الأنشطة والتظاهرات المدرسية داخل هذه المؤسسات.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل الإصلاح العميق للجامعة المغربية والنهوض بمستوى مواردها البشرية، خصوصا عبر مواصلة تنزيل المخطط الوطني لتسريع تحول نظام التعليم العالي والبحث العلمي «Pacte ESRI 2030»، الذي يرتكز على الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج، وملاءمة البحث العلمي مع الأولويات الوطنية ومتطلبات سوق الشغل، وعلى منظومة ابتكار فعالة إضافة إلى نمط جديد للحكامة يجمع بين المرونة والنجاعة.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة انخراطها في الاستجابة لحاجيات القطاعات ذات الأولوية على مستوى تكوين الكفاءات في عدة برامج قطاعية وإحداث مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة.

ويتعلق الأمر "ببرنامج تكوين أساتذة السلك الإبتدائي والثانوي" والذي يعتبر رافدا أساسيا لولوج مهن التدريس، حيث تم تسجيل ما يناهز 24 ألف طالب وطالبة، برسم الموسم الجامعي 2023-2024. هذا إلى جانب مواصلة تفعيل برنامج تعزيز أعداد مهني قطاع الصحة. كما سيعرف النصف الثاني من سنة 2024، إطلاق أشغال بناء 3 كليات للطب والصيدلة بكل من الرشيدية، وبني ملال، وكلميم.

وفي نفس الإطار، ولتعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العاليين سيمكن برنامج تعزيز أعداد خريجي الجامعات العمومية المغربية في التخصصات الرقمية من بلوغ 22.500 خريجا في أفق 2027، بغية مواكبة تطور الصناعة الوطنية.

كما تم الشروع في إطلاق مسارات تكوينية جديدة تهم "مراكز التميز" حيث تم إحداث 63 مركزا للتميز برسم السنة الجامعية 2023-2024، والتي تقدم 113 مسلكا للتميز، وذلك بالموازاة مع إحداث "فضاءات الترميز" "Code 212" داخل المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، بهدف تحسين قابلية تشغيل الخريجين، من خلال اكتساب مهارات وكفاءات متميزة في المجالات الرقمية مع إمكانية الحصول على شهادات معتمدة.

ولإرساء أسس بحث علمي يكرس التميز والنهوض بمنظومة الابتكار، عملت الحكومة على إطلاق برنامج تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه بمعايير دولية، قادرين على إنجاز أبحاث مبتكرة في المجالات ذات أولوية وطنية، حيث تم تسجيل 1.000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد برسم السنة الجامعية 2023-2024، وسيتم تعزيز هذا البرنامج بتسجيل 1.000 طالب برسم السنة الجامعية 2024-2025.

كما ستواصل الحكومة تجويد آليات استهداف الفئات المستفيدة من البرامج الاجتماعية بما فيها المنح الجامعية عبر استثمار الإمكانيات التي يتيحها السجل الاجتماعي الموحد. وذلك إلى جانب تعزيز خدمات الإيواء، بالرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية، وكذا خدمات الإطعام على مستوى الأحياء الجامعية مع العمل على تعزيز وتطوير الأنشطة الثقافية والرياضية بالجامعات المغربية.

وموازاة مع ذلك، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، بما يستجيب لمتطلبات سوق الشغل، وذلك من خلال استكمال إنجاز مدن المهن والكفاءات وإطلاق أسلاك الدراسة في عدد منها، مع إعادة النظر في جل شعب التكوين وتطوير وسائله، وإرساء إصلاحات هيكلية لتحسين حكامة القطاع وفعاليته بشكل يتماشى مع حاجيات المقاولات.

وقد عرفت السنة الدراسية 2023-2024 افتتاح أربع (4) مدن جديدة للمهن والكفاءات، بكل من جهات سوس-ماسة، والشرق، والعيون-الساقية الحمراء، والرباط-سلا-القنيطرة، ستوفر 100 شعبة في 13

قطب مهني، بسعة استقبال تقدر ب12.780 مقعد بيداغوجي. كما انتهت الأشغال بأربع مدن جديدة أخرى للمهن والكفاءات بكل من جهات طنجة-تطوان-الحسيمة، وبني ملال-خنيفرة، والدار البيضاء-سطات، والداخلة-وادي الذهب، وسيتم إطلاق الدراسة بها في الموسم الدراسي 2024-2025. وستعمل الحكومة على إنهاء الأشغال بالأربع مدن المتبقية خلال سنة 2025 لتنطلق بها الدراسة خلال الموسم الدراسي 2025-2026. ومن المرتقب أن تستقبل هذه المدن مجتمعة ما يناهز 34 ألف متدرب فيما يخص مختلف شعب التكوين.

وفي إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تدبير التكوين المهني عبر معاهد التكوين في المهن الإستراتيجية لبلادنا على غرار قطاعات السيارات، والطيران، والطاقات المتجددة، والنقل والخدمات اللوجستيكية، سيتم تعزيز هذه المعاهد عبر إحداث معاهد أخرى من قبيل معهد التكوين في مهن الصناعة الدوائية بالدار البيضاء، ومعهد التكوين في مهن المياه والتطهير والبيئة بفاس.

ومن جانب آخر، ولمواجهة تحديات الظرفية الدولية والوطنية الراهنة، ستواصل الحكومة أجرأة التدابير الرامية إلى الحد من تداعياتها على القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال مواصلة دعم السلع والخدمات الأساسية، لا سيما غاز البوتان والسكر المكرر والدقيق الوطني للقمح اللين عبر تخصيص ما يعادل 16,5 مليار درهم لصندوق المقاصة برسم سنة 2025، إلى جانب مواصلة تنزيل التدابير الضريبية والجمركية ذات البعد الاجتماعي، والهادفة إلى إعفاء المواد الاستهلاكية واسعة الاستعمال، إضافة إلى مواصلة دعم الأعلاف والأسمدة من أجل الحفاظ على الرأسمال النباتي والحيواني.

كما ستواصل الحكومة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من آثار زلزال الحوز، من خلال مواصلة تقديم الدعم المباشر من أجل إعادة إيواء السكان المتضررين وتأهيل البنيات التحتية المتضررة، إلى جانب العمل على تأهيل هذه المناطق وتنميتها.

وكحصيلة مرحلية، بعد قرابة سنة من وقوع هذه الفاجعة المؤلمة، تم إحصاء 59.438 بناية متضررة، وإلى حدود فاتح يوليوز، تم صرف 1,4 مليار درهم لفائدة حوالي 57.000 مستفيد، منها 1,1 مليار درهم تخص الشطر الأول من الإعانات الذي حدد في 20.000 درهم لكل مستفيد. أما بالنسبة للشطر الثاني من الإعانات والتي حددت في 20.000 درهم بالنسبة لأشغال التأهيل و40.000 درهم لأشغال إعادة البناء، فقد تم صرف 206 مليون درهم لفائدة 9.584 مستفيد.

ولهذه الغاية، تم توفير المساعدة التقنية والمعمارية للمستفيدين من برنامج إعادة بناء وتأهيل المساكن، من مهندسين معماريين، ومكاتب الدراسات، ومختبرات، ومهندسين مساحين طبوغرافيين، كما تم إحداث نظام يقظة لتتبع أسعار مواد البناء الأساسية في المناطق المتضررة من الزلزال. ومن أجل تسريع

عملية إعادة البناء، تم وضع مسطرة مبسطة لمنح تراخيص البناء تبث فيها لجان على شكل شبابيك وحيدة (60 شباك)، فضلا عن استخدام أحدث تقنيات المسح الطوبوغرافي كالطائرات بدون طيار من أجل تسليم تراخيص البناء دون انتظار نهاية عمليات إزالة الأنقاض .

واستباقا لأجرأة عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير، صادقت اللجنة البين وزارية على برنامج عمل استعجالي، يتولى بموجبه كل قطاع إنجاز المشاريع الخاصة به، لاسيما إعادة بناء وتأهيل المؤسسات الصحية والتعليمية، وتهيئة الطرق، إضافة إلى الشروع في صرف المساعدات لفائدة أصحاب الورشات ولفائدة أصحاب الفنادق والتعاونيات، ووضع برنامج من أجل الشروع في صرف مساعدات لإعادة البناء والتأهيل والتجهيز لفائدة أصحاب نقاط البيع التجارية.

وفي سياق متصل، ستعمل الحكومة خلال سنة 2025 على استكمال توطيد الالتزامات المتخذة في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية الذي حقق مجموعة من الإنجازات الهامة والتي يجسدها مستوى تقدم إنجاز البرامج والمشاريع التي همت 1.243 جماعة ترابية، لفائدة ساكنة قروية اجمالية تقدر ب 14 مليون نسمة، باعتمادات بلغت 45,24 مليار درهم.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، ستواصل الحكومة أيضا تنزيل برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي، الذي يستهدف حوالي 110 آلاف أسرة سنويا، خاصة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كما يشمل المغاربة المقيمين خارج أرض الوطن، وذلك بغلاف مالي يقدر ب 9,5 ملايير درهم سنويا خلال الفترة 2024-2028. وتجدر الإشارة أن هذا البرنامج قد عرف إقبالا نوعيا منذ انطلاقه بداية السنة الجارية، حيث تجاوز الدعم المقدم من طرف الدولة 1.500 مليون درهم لفائدة ما يزيد عن 18.000 مستفيد وذلك إلى غاية 31 يوليوز 2024.

وفي إطار مضاعفة الجهود من أجل القضاء على أشكال السكن غير اللائق خاصة الأحياء الصفيحية والارتقاء بظروف عيش ساكنتها، ستعمل الحكومة على تنزيل برنامج يهدف إلى إعادة إسكان الأسر المتبقية والتي تبلغ، وفق الإحصائيات المتوفرة حاليا، حوالي 120.000 أسرة موزعة على مجموع التراب الوطني، وذلك بهدف إعلان كافة المدن المغربية "مدنا بدون صفيح" في أفق سنة 2029.

كما ستعمل الحكومة على تكريس مسار التنمية البشرية الشاملة الذي انخرطت فيه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، من خلال تنزيل مختلف البرامج المدرجة في إطار المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لاسيما المشاريع الرامية لتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، والدفع بالرأسمال البشري للأجيال الصاعدة ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة.

وعلى صعيد آخر، ستعمل الحكومة كذلك على تنزيل المبادرات والتدابير المدرجة في البرنامج الحكومي، والتي تهم التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، وحماية النساء ضحايا العنف والتكفل بهن. هذا، إلى جانب مواصلة الإجراءات الرامية إلى تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الحقوق الأساسية في مجالات التربية والتعليم والرعاية الصحية والتأهيل المهني والشغل والولوج إلى الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ستواصل الحكومة تنفيذ تعهدات البرنامج الحكومي المتعلقة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وذلك من خلال البرامج والمشاريع الرامية إلى النهوض بأوضاعهم والدفاع عن حقوقهم الثقافية والتربوية والاجتماعية. كما ستعمل الحكومة على توفير المواكبة القانونية لهم لتبسيط المساطر ودراسة ومعالجة الشكايات، موازاة مع تعبئة وتشجيع الاستثمارات والكفاءات ودعم الدينامية المقاولاتية وكذا جمعيات مغاربة العالم.

وعلاقة بالشأن الثقافي والمكانة التي يحظى بها في البرنامج الحكومي، ستواصل الحكومة خلال سنة 2025 تنفيذ مختلف برامج الاستراتيجية الثقافية التي تهدف إلى جعل السياسة الثقافية والفنية ركيزة لتعزيز الهوية الوطنية، وتشجيع التواصل مع الثقافات والحضارات الإنسانية، وخلق فرص الشغل في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية ودعم المشاريع الثقافية علاوة على تنظيم الفعاليات الثقافية وتعزيز الديبلوماسية الثقافية.

2. توطيد دينامية الاستثماروخلق فرص الشغل

إن حرص الحكومة على إرساء ركائز الدولة الاجتماعية مقترن بوعيها التام بأن هذا المجهود الكبير، وما يكلفه من موارد مالية وبشرية ولوجستية وتنظيمية، لا يمكن أن يحقق الأهداف المرسومة له دون خلق بيئة استثمارية تضمن النمو الاقتصادي المستدام وبالتالي تحقيق التوازن الاستراتيجي بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي وفق المسار التنموي، الذي رسم معالمه صاحب الجلالة نصره الله وأيده.

ومن هذا المنطلق، يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2025 محطة أساسية لتكريس هذا التوجه، وذلك من خلال عمل الحكومة على تنفيذ خارطة طريق واضحة المعالم، تضع الشغل على رأس أولوياتها، وتنبني على تحليل شامل لمعطيات سوق الشغل وكل العناصر المرتبطة به بشكل مباشر، بما في ذلك آليات العرض والطلب والوساطة في التشغيل، وكذا التشريعات والإجراءات المتعلقة بسوق الشغل.

وتنص خارطة الطريق هذه، على مخططات عمل على مدى الخمس والعشر سنوات المقبلة، تتضمن إجراءات عملية سيتم تفعيلها بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2025، ستوجه بالخصوص لدعم

الشغل في العالم القروي، وإعادة هيكلة البرامج النشيطة للتشغيل، ودعم ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، مع التركيز على دعم النشاط الاقتصادي للنساء وضمان ولوجهن لسوق الشغل، لاسيما من خلال الاشتغال على روافع عملية تهم توفير دور الحضانة، وتعزيز وسائل النقل العمومي بشراكة مع الجماعات الترابية.

وعلى صعيد آخر، ستواصل الحكومة دعمها للاستثمار العمومي والخاص، وفق التوجهات الملكية السامية التي تقضي بالرفع من نسبة الاستثمار الخاص من الثلث حاليا إلى ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق سنة 2035.

ولهذه الغاية، فقد حرصت الحكومة على تفعيل التوجهات الملكية السامية الهادفة إلى تمكين بلادنا من ميثاق تنافسي جديد للاستثمار، قادر على خلق فرص الشغل وتحقيق قيمة مضافة عالية وتقليص الفوارق المجالية، وذلك عبر تنزيل جزء مهم من النصوص التنظيمية المؤطرة لعمليات الاستثمار. وهو العمل الذي ستستكمله الحكومة عبر تفعيل آليات الحكامة الخاصة بتتبع منظومة الاستثمار، لا سيما إحداث المرصد الوطني للاستثمار، إضافة إلى مواصلة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار الذي يهدف إلى الرفع من نجاعتها وتمكينها من الإشراف على العملية الاستثمارية برمتها من خلال جعلها المخاطب الرئيسي للمستثمرين على المستوى الجهوي.

وتعزيزا للمكتسبات التي حققتها منذ بداية هذه الولاية، ستواصل الحكومة تنزيل الإجراءات التي جاءت بها خارطة الطريق الاستراتيجية 2023-2026 الخاصة بتطوير مناخ الأعمال، والتي تنضاف إلى الإنجازات المحققة فيما يتعلق بتعزيز بيئة الأعمال الوطنية من خلال تجويد منظومة الصفقات العمومية، والتمويل التعاوني، وتقليص آجال الأداء، والإحداث الإلكتروني للمقاولات، وتبسيط أزيد من 45% من المساطر الإدارية المرتبطة بالاستثمار ورقمنتها، وتفعيل الإصلاح الضريبي الذي يضمن وضع نظام جبائي مستقر وشفاف يوفر رؤية واضحة للمستثمرين ولكل الفاعلين.

ولا يمكن إلا أن نعتز بالدينامية والوتيرة المتسارعة التي تعرفها المشاريع الاستثمارية المصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات، حيث أن 90% من هذه المشاريع قد شرعت فعليا في عمليات البناء والتهيئة. إضافة إلى التدفق غير المسبوق الذي عرفته الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المملكة.

ومن الأكيد أن هذه المشاريع الاستثمارية الواعدة ستساهم في خلق قيمة مضافة عالية وإحداث فرص شغل قارة ولائقة. هذا، إلى جانب المشاريع الكبرى التي سيتم إطلاقها في قطاعات السكك الحديدية، والطيران، والطاقة والماء، والسياحة، والفلاحة والنقل الحضري، وذلك في إطار استعدادات بلادنا

لاحتضان التظاهرات الكروية الكبيرة وفي مقدمتها كأس العالم 2030، وهي كلها مشاريع ستساهم في تعزيز دينامية نمو الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة وخلق المزيد من فرص الشغل.

ولرفع التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالأمن المائي والغذائي والطاقي، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعتلاء جلالته عرش أسلافه الميامين، والرامية إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في ضمان الماء الشروب لجميع المواطنين، وتوفير 80% على الأقل من احتياجات السقي على مستوى التراب الوطني، ستعمل الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، عبر استكمال برنامج بناء السدود، مع إعطاء الأسبقية لمشاريع السدود المبرمجة في المناطق التي تعرف تساقطات مهمة، وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية، من حوض واد لاو واللكوس، إلى حوض أم الربيع، مرورا بأحواض سبو وأبي رقراق، والتي ستمكن من الاستفادة من مليار متر مكعب من المياه. وموازاة مع ذلك، ستعمد الحكومة إلى تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر، حسب البرنامج المحدد لها، والتي تستهدف بدورها تعبئة أزيد من 1,7 مليار متر مكعب من الماء سنويا، حيث ستمكن هذه المحطات بلادنا، في أفق سنة 2030، من تغطية أكثر من نصف حاجياتها من الماء الصالح للشرب، إضافة إلى سقي مساحات فلاحية كبرى، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

وفي نفس الإطار، ستواصل الحكومة تنزيل استراتيجية "الجيل الأخضر" لتعزيز مكتسبات القطاع الفلاحي وضمان صموده في مواجهة التغيرات المناخية عبر تشجيع الري التكميلي من أجل تحسين الإنتاجية الفلاحية وتعزيز مستوى إنتاج الحبوب، إضافة إلى إطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد خاصة في المناطق الجبلية والمناطق الواحاتية.

ونظرا للدور الذي تلعبه محطات تحلية المياه من جهة، ومعالجة المياه وإعادة استعمالها من جهة أخرى، في تغطية حاجيات السقي والصناعة وغيرها، فستعمد الحكومة إلى تفعيل التوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص، من خلال العمل على تطوير صناعة وطنية في مجال تحلية الماء، وإحداث شعب لتكوين المهندسين والتقنيين المتخصصين، وتشجيع إنشاء مقاولات مغربية مختصة في إنجاز وصيانة محطات التحلية، إضافة إلى تشجيع الابتكار، واستثمار ما تتيحه التكنولوجيا الجديدة في مجال تدبير الماء. وذلك بالموازاة مع اعتماد برنامج أكثر طموحا في مجال معالجة المياه وإعادة استعمالها.

ولأن انتاج الماء من محطات التحلية، يستوجب إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة المرتبطة بها، فستعمل الحكومة على تنفيذ التعليمات الملكية السامية بتعجيل إنجاز مشروع الربط الكهربائي لنقل الطاقة المتجددة، من الأقاليم الجنوبية إلى الوسط والشمال، من خلال التسريع بنقل الكهرباء المنتج من مصادر

الطاقة المتجددة من الجنوب إلى الشمال الغربي لبلادنا بقدرة تناهز 3000 ميغاوات في أفق سنة 2027.

ووفق نفس المنظور، يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2025، محطة أساسية لتسريع تنزيل المشاريع الرامية إلى تحقيق الانتقال الطاقي الذي تلتزم به بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، من أجل الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة لأزيد من 52% من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030، حيث بلغت القدرة الإجمالية المنشأة من الطاقات المتجددة، نهاية سنة 2023، ما يزيد عن 40% من المزيج الطاقي الكهربائي، كما سيتم الشروع الرسمي في استغلال عدة محطات للطاقة الريحية خلال سنة 2024، موازاة مع إطلاق العديد من مشاريع الطاقة الشمسية، لا سيما تلك المرتبطة بمحطة "نور ميدلت 1" بقدرة إنتاجية تصل إلى 800 ميغاواط، و "نور أطلس" بقدرة إنتاجية تبلغ 300 ميغاواط، فضلا عن مشاريع الطاقة الريحية الأخرى التي سيعهد بإنجازها إلى القطاع الخاص.

كما تعمل الحكومة على إطلاق قطاعات طاقية جديدة خاصة فيما يتعلق بتطوير الهيدروجين الأخضر، إضافة إلى الجهود المبذولة للرفع من استعمال الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة وتحويل المحطات التي تستعمل حاليا الفيول والفحم إلى محطات يتم تزويدها أساسا بالغاز الطبيعي، وذلك بهدف تقليل التبعية للمنتجات البترولية والمحروقات الصلبة. هذا، موازاة مع مواصلة الدراسات المفصلة المتعلقة بإنجاز مشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، وذلك بغية تحفيز كهربة البلدان التي سيعبرها هذا المشروع وتعزيز تنمية منطقة المحيط الأطلسي، مع توفير قدرات طاقية تنافسية لهذه الدول.

وعلى صعيد آخر، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025، على مواصلة تنزيل خارطة الطريق للقطاع السياحي 2023-2026، والتي تهدف إلى جذب 17,5 مليون سائح، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، مع إحداث 200.000 فرصة شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة، وذلك في أفق سنة 2026.

وسيتم العمل على تنزيل مختلف المشاريع والبرامج التي تدخل في إطار هذه الاستراتيجية سواء على مستوى الترويج، أو التكوين أو تقوية العرض السياحي. وفي هذا الإطار، فقد تم إطلاق برنامج طموح «Cap Hopitality» بشراكة بين الدولة وصندوق محمد السادس للاستثمار وكذا الأبناك المغربية، يهدف إلى تقديم عرض تحفيزي من أجل تحديث البنيات التحتية الفندقية وكذا توسيع وشراء الفنادق المغلقة. وستتحمل الدولة فوائد السلف عن المستفيدين من هذا البرنامج الذي من المنتظر أن يعبئ استثمارات تبلغ ما يقدر ب 4 ملايير درهم.

وموازاة مع ذلك، ستعمد الحكومة إلى تنزيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" من أجل تحقيق التحول الرقمي، حيث تقوم هذه الاستراتيجية، على محورين أساسيين، يتعلق أولهما بالارتقاء بالإدارة الرقمية،

فيما يروم المحور الثاني بث دينامية جديدة في الاقتصاد الرقمي، وذلك لإنتاج حلول رقمية مغربية فعالة وتطوير الاقتصاد الرقمي ببلادنا، والذي يرتكز على إحداث مناصب شغل عبر ترحيل الخدمات، ووضع منظومة خاصة بالشركات الناشئة وكذا مواكبة رقمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة. كما ترتكز هذه الاستراتيجية على تطوير المواهب الرقمية من خلال تكوين المزيد من الكفاءات في مختلف مجالات الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وتعزيز استعمال الخدمات السحابية(Cloud) ، بشكل يجعل بلادنا قادرة على الاستجابة لحاجيات القطاعين العام والخاص.

3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية

انسجاما مع المقاربة المتكاملة للتوجهات الاجتماعية والاقتصادية لمشروع قانون المالية لسنة 2025، تواصل الحكومة تنزيل إصلاحات هيكلية واضحة الأهداف والأولويات.

ففيما يخص ورش إصلاح منظومة العدالة، ودعما للاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية، عملت الحكومة، عبر قانوني المالية لسنتي 2023 و2024، على نقل المناصب المالية للقضاة والملحقين القضائيين وتدبير وضعيتهم الإدارية والمالية إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كما عملت على نقل رئاسة مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء من وزير العدل إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بموجب القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء. كما سهرت الحكومة على إعداد مجموعة من مشاريع القوانين المرجعية ووضعها في مسطرة المصادقة التشريعية، أبرزها مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية، والقانون القاضي بالعقوبات البديلة، ومشروع القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، فيما تنكب على وضع اللمسات الأخيرة على كل من مشروع قانون المسطرة الجنائية ومشروع القانون الجنائي قصد وضعهما قريبا في مسطرة المصادقة.

واستكمالا لورش إصلاح منظومة العدالة، والذي يتقاطع في غاياته مع توجهات جلالة الملك نصره الله، والرامية لتعزيز دولة الحق والقانون، وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، ستواصل الحكومة تحديث وتطوير المنظومة القانونية، وذلك موازاة مع التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها باعتباره رافعة أساسية للعدالة وتقريبها من المواطنين. هذا بالإضافة إلى الأوراش المتعلقة بتأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من مؤهلات وكفاءات الموارد البشرية بها بما يتلاءم مع تطلعات إصلاح منظومة العدالة. وفي نفس الإطار يتم إيلاء عناية خاصة لتنزيل التعليمات الملكية السامية بخصوص مواصلة تعميم محاكم الأسرة في كل المناطق وتمكينها من الإمكانيات الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

ومن جانب أخر، وتنفيذا للتوجهات الملكية السامية، ستواصل الحكومة تنزيل إصلاح قطاع المؤسسات

والمقاولات العمومية، وتفعيل دور الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، بهدف إعادة تشكيل المحفظة العمومية وتحسين تدبيرها، موازاة مع إصلاح القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني، وذلك لضمان خدمة عمومية سهلة المنال وعالية الجودة. حيث سيتم العمل على تحسين أداء السياسة المساهماتية للدولة من خلال تفعيل توجهاتها الاستراتيجية، والتي تتجلى في تكريس قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية كرافعة استراتيجية لتعزيز السيادة الوطنية، وجعله محركا للاندماج القاري والدولي، واعتماد القطاع كركيزة أساسية للنهوض بالاستثمارات الخاصة، وتحفيز الاقتصاد التنافسي وتقاسم القيمة المضافة وتعزيز فرص الشغل المنتج، وتعزيز دوره كفاعل نشيط في ما يخص العدالة المجالية، وفي خدمة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والمالي والرقمي، وكمدبر مسؤول للموارد، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى دوره النموذجي من حيث الحكامة وحسن الأداء.

وعلى صعيد آخر، وبالموازاة مع ورش الانتقال الرقمي في الإدارة العمومية والاقتصاد الوطني، ومواكبة لتطوير بيئة الأعمال الوطنية، ستعمل الحكومة خلال سنة 2025 على الرفع من وتيرة تحديث الإدارة المغربية وجعلها آلية لتحقيق التنمية الشاملة، وعلى تعزيز التكامل بين الدولة والمجالات الترابية من خلال تعزيز الجهوية المتقدمة، عبر مواصلة دفع الاعتمادات المالية المخصصة من الميزانية العامة للدولة لفائدة الجهات، والتي تقدر ب10 ملايير درهم سنويا، وكذا مواكبتها في إعداد الجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية برسم الفترة 2022-2027.

كما بادرت وزارة الداخلية خلال شهر يونيو الماضي إلى تمكين مجموع الجماعات الترابية من زيادة مهمة في حصة الضريبة على القيمة المضافة، وهو الإجراء الذي لقي استحسانا كبيرا لدى مدبري الشأن العام لما لهذه الزيادة من دور كبير في مساعدة الجماعات الترابية على القيام بأدوارها التنموية والوفاء بتعهداتها أمام الشركاء، وأداء النفقات الإجبارية على وجه الخصوص.

وسيتم الحرص خلال مشروع قانون المالية 2025 على مواصلة دعم الجماعات، خاصة الصغيرة والمتوسطة، عبر الرفع من حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة، على أساس أن يوجه الدعم الإضافي لميزانية الاستثمار حتى تتمكن هذه الجماعات من المساهمة في المجهود التنموي الوطني، طبقا للاختصاصات التي خولها الدستور والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

واستعداد لإنجاح التظاهرات الكبرى التي ستتشرف بلادنا باحتضانها، وخاصة كأس العالم لسنة 2030، أضحى من الضروري تسريع برامج التنمية الشاملة خلال الست سنوات المقبلة لتكون المملكة جاهزة لإبراز مقوماتها التاريخية والاقتصادية والرياضية والثقافية بشكل يليق بمكانتها بين الأمم كممثل لإفريقيا. وسيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2025 على وضع برامج لمواكبة المدن التي

ستحتضن هذا الحدث التاريخي، ضمانا لجاهزيتها التامة من خلال تعزيز جاذبيتها وتطوير بنياتها التحتية ومرافقها الحيوية.

وعلاقة بورش اللاتمركز الإداري، سيتم العمل على متابعة تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي المتعلق بهذا الورش ولاسيما إصدار مشاريع المراسيم المتعلقة بإحداث وتنظيم التمثيليات الإدارية المشتركة على المستوى الجهوي. كما سيتم العمل على تسريع وتيرة نقل الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللاممركزة، ومراجعة الهياكل التنظيمية المتعلقة بالمصالح المركزية واللاممركزة مع تحيين التصاميم المديرية للاتمركز الإداري والمصادقة عليها.

ومن جانب آخر، وتعزيزا لمكانة اللغة والثقافة الأمازيغية في الهوية الوطنية المغربية، ستعمد الحكومة إلى مواصلة تنزيل خارطة طريق 2022-2025 التي تهدف إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتعميم استعمالها في شتى مناحي الحياة العمومية، لتشمل الإدارة والمرافق والفضاءات العمومية، وكذا التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر، والإعلام السمعي البصري والثقافة والتشريع والعدل. وهو ما سخرت له الحكومة غلافا ماليا إجماليا يناهز 800 مليون درهم بموجب قوانين المالية لسنوات 2022-2024، لتبلغ الاعتمادات السنوية 1 مليار درهم في أفق سنة 2026.

4. الحفاظ على استدامة المالية العمومية

من منطلق إدراكنا بأن استدامة ماليتنا العمومية، عبر تعزيز التوازن المالي واستعادة الهوامش المالية ووضعها في مسار تقليص حجم المديونية، يشكل شرطا أساسيا للنجاح في تنزيل الإصلاحات الكبرى والأوراش التنموية التي انخرطت فيها بلادنا، بقيادة جلالة الملك حفظه الله، فإن الحكومة عازمة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2025، حلقة جديدة في مسار الثقة الذي رسمته لماليتنا العمومية خلال السنوات الثلاثة الماضية، والذي أشادت به مختلف المؤسسات المالية الدولية، مؤكدة بذلك ثقتها في الآفاق المستقبلية للسياسة الاقتصادية والمالية لبلادنا.

وفي هذا الإطار، ستكثف الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تحقيق التوازن المطلوب بين تعزيز الهوامش الميزانياتية واستدامة ماليتنا العمومية، موازاة مع المضي قدما في الوفاء بالتزامها بمواجهة الإكراهات الظرفية الراهنة، ومواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، التي من شأنها خلق فرص الشغل وتوطيد مقومات التنمية الشاملة لبلادنا.

وهكذا، ستعمل الحكومة خلال سنة 2025، على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الطموحة التي تشمل، على وجه الخصوص، مواصلة إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية من خلال الاعتماد الفعلي للقاعدة

الميزانياتية التي ترتكز على تحديد هدف الاستدانة على المدى المتوسط تحقيقا لاستدامة المالية العمومية، وإدراج المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا غير تجاري في نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية لكونها امتدادا لاختصاصات الدولة، وذلك من خلال توقع قانون المالية لمجموع الموارد والتكاليف لهذه المؤسسات والحدود القصوى للموارد المرصدة لها، وتنفيذ عمليات ميزانيات هذه المؤسسات وفق نفس الشروط المتعلقة بعمليات الميزانية العامة. كما سيتم في إطار هذا الإصلاح تسقيف الموارد المرصدة التي يحددها ويأذن بها قانون المالية، مع دفع الفائض المنجز عن الحدود القصوى المأذون بها إلى الميزانية العامة، وذلك من أجل ترشيد تدبير الموارد المرصدة وضمان موارد إضافية لميزانية الدولة.

وستعزز الحكومة هذه المقاربة من خلال مواصلة تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، بشكل يضمن تحقيق العدالة الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي دون الرفع من الضغط الجبائي على النسيج المقاولاتي الوطني.

هذا وستعمل الحكومة على ترشيد النفقات العمومية وعقلنتها من جهة، وتعزيز موارد الدولة لتمويل السياسات العمومية من جهة أخرى، خصوصا فيما يتعلق بتطوير التمويلات المبتكرة، وعقلنة تدبير المحفظة العمومية، ومواصلة إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية تماشيا مع التوجهات الاستراتيجية للسياسة المساهماتية للدولة، موازاة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز دينامية الاستثمارات العمومية والخاصة، بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الجبائية، ووضع نظام جبائي مستقر ومبسط وشفاف، يوفر رؤية واضحة للمستثمرين ولكل الفاعلين.

وبشكل عام، ستحرص الحكومة خلال سنة 2025 والسنوات اللاحقة، على مواصلة ضبط مسار المالية العمومية والتحكم في مسار عجز الميزانية على المدى المتوسط، في 4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2024، و3,5% سنة 2025 و3% سنة 2026، وضبط حجم المديونية في أقل من 70% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2026، بما يمكن من استعادة الهوامش المالية الضرورية لمواصلة مختلف الأوراش التنموية، مع الحفاظ على دينامية الاستثمار العمومي كرافعة أساسية لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

وهكذا، وتفعيلا للأولويات التي تم تفصيلها أعلاه، من المتوقع تحقيق معدل نمو يناهز 4,6% سنة 2025 مقابل 3,3% سنة 2024.

وبناء على كل ما سبق، يتعين عليكم التقيد بإعداد مقترحاتكم برسم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، حسب الأولويات المحددة أعلاه، مع الالتزام بضبط النفقات وفقا للتوجهات التالية:

- فيما يتعلق بنفقات الموظفين:

- حصر المقترحات في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف. وأدعوكم في هذا الإطار إلى العمل على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، خاصة من خلال التكوين، والتوزيع المتوازن على المستويين المركزي والجهوي.

▪ فيما يخص نفقات التسيير:

ينبغي الحرص على التدبير الأمثل لهذه النفقات من خلال:

- ترشيد استعمال المياه، وتقليص نفقات استهلاك الكهرباء، عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، إلى جانب عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛
- عدم مراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها، خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء؛
- التقليص لأقصى حد من نفقات النقل، والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات.

▪ فيما يرتبط بنفقات الاستثمار:

يتعين التقيد بالتوجهات التالية:

- إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو التي تندرج في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالته حفظه الله، أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، هذا مع الحرص على تسريع وتيرة المشاريع طور الإنجاز؛
- الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد، وذلك مع احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛
- التقليص إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقرات الإدارية.

وينبغي التأكيد على أن هذه التوجهات تسري كذلك على المقترحات الخاصة بميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، والحسابات الخصوصية للخزينة، والمؤسسات العمومية. وينبغي عقلنة الإعانات المبرمجة لفائدة هذه الميزانيات، من خلال إعطاء الأولوية لتغطية النفقات الخاصة بالموظفين والمشاريع المرتبطة بتنزيل الأولويات المحددة أعلاه، وذلك في إطار التوزان مع الموارد الذاتية.

من خلال التدابير والتوجهات الواردة أعلاه، وبناء على الأولويات المسطرة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، فقد تم تحديد الأغلفة المالية القصوى المتعلقة بقطاعكم أو مؤسستكم، والتي تهم نفقات المعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار، كما هو مفصل في الوثيقة المرفقة. لذا فالمرجو منكم

إرسال مقترحاتكم في هذا الشأن إلى مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قبل 31 غشت 2024 على أقصى تقدير.

وستجدون رفقته، الجدول الزمني للاجتماعات المزمع عقدها بمديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية، قصد تحديد التوزيع النهائي للأغلفة المالية المذكورة، التي سيتم إدراجها في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025.

كما أدعوكم للعمل على موافاة مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، وفي أقرب الآجال، بالوثائق والمعطيات والبيانات الضرورية لتمكينها من إنجاز التقارير والمذكرات المرفقة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2025.

وختاما، أود أن أؤكد لكم على ضرورة التقيد بالأولويات والتوجيهات والآجال المذكورة أعلاه، حتى يتسنى إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، وتقديمه للبرلمان داخل الآجال الدستورية والقانونية.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات والسلام.

رَئِيسُ الحُكُومَةِ

عَزِيزْ أَخَنُوشْ